تاريخ جامعة الدول العربية

الشيخ طه الولجي "بيروت"

كان عام 1941 بالنسبة للحلفاء مشحونا بالمفاجآت والمتاعب . وفى اثنائه احرزت قوات الالمان انتصارات عسكرية ساحقة على اكثر الجبهات الحربية سواء فى اوربا حيث سقطت فرنسا صريعة تحت اقدام الغزاة وتفشت قوات المحور بقيادة رومل على طول شمال افريقيا حتى الحدود المصرية، وبدا للناس فى كل مكان ان هتلر سيصبح سيد العالم بلا منازع.

وقد ادى هذا الوضع العالمي الى **تحريك المشاعر القومية فى بلاد الشرق العربي** فقامت الاوساط الوطنية المتحمسة باثارة الجماهير للانقضاض على السلطات الحليفة باساليب مختلفة ، بلغت احيانا حد الحركات المسلحة ، كما حدث مثلا فى العراق حيث اعلن الجيش العراقي الحرب بصورة رسمية على القوات البريطانية التى كانت ترابط فى البلاد ، واستولى على السلطة بعد ان اضطر الوصي على العرش وحكومته للهرب من العاصمة بغداد والاعتصام فى البصرة تحت حماية القوات الانجليزية التى كانت عمارتها البحرية قريبة منها .

وعلى الرغم من ان الجيوش الحليفة كانت ولا تزال قادرة على اخماد كل حركة محلية تقوم ضدها،بل هي اخمدتها بالفعل ، بالرغم من ذلك فان الحكومة البريطانية وجدت ان من مصلحتها يومئذ معالجة العواطف الوطنية عند العرب بالتي هي احسن ، فلجأت الى نفس الاساليب التى سبق لها ان اتبعتها فى الحرب العالمية الاولى (1914 ـ 1918) بيد انها فى هذه المرة لم تعتمد على موظفيها العاديين فى البلاد العربية امثال السير هنري مكماهون ، وانما كلفت وزير خارجيتها بالذات ، المستر انطوني ايدن ، باطلاق تصريح سياسي قال فيه :

« لقد خطا العالم العربي خطوات واسعة فى طريق الرقي، وهو يطمح الآن الى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالما متماسكا، ويرجو ان تساعده بريطانيا العظمى فى بلوغ هذا الهدف . ويسرني ان اعلن باسم حكومة صاحب الجلالة عن ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة وعن استعدادها لمساعدة القائمين بها حالما تتوفر لديها الادلة على تأييد الراي العام العربي لها » .

غير انه بالرغم من المكانة الرسمية التى يتمتع بها المستر ايدن فى حكومته ، فان تصريحه المثير لم يحدث اثره المطلوب فى نفوس القادة العرب . لان هؤلاء كانوا ما يزالون غير مقتنعين بقوة الحلفاء ولا بسلامة موقفهم العسكري ، من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان العرب على مختلف اوساطهم كانوا غير مؤمنين بصدق نوايا الانكليز الذى سبق لهم ، اثناء الحرب العالمية الاولى ، ان تنكروا لوعودهم وعهودهم التى اسرفوا في اغداقها على الشريف حسين ، امير مكة ، حين استدرجوه للثورة على دولة الخلافة العثمانية الاسلامية . فلما انتصروا على اعدائهم ، لم يتورعوا عن اعتقاله فى جزيرة قبرص ، واحتلال الشرق العربي وتقسيم بلاده فيما بينهم وبين حلفائهم الفرنسيين على ما هو معروف ، ولا داعي لتكراره فى هذه المناسبة .

وكان تصريح المستر انطوني ايدن الاول بتاريخ 29 ايار 1941 . وفي 24 شباط سنة 1943 جاء ايدن بتصريح جديد ، كرر فيه ما كان قد عرضه في السابق من بذل خدمات بريطانيا لمساعدة العرب على تحقيق امانيهم في الاتحاد والتحرر ، وذلك في معرض رده على سؤال وجه اليه من قبل احد اعضاء مجلس العموم البريطاني .

ويبدو ان الظروف في سنة 1943 كانت ، بالنسبة للحلفاء افضل منها في سنة 1941 . نظرا لتحول الموقف العسكري بوجه عام الى صالحهم ، فاستقبل ساسة العرب التصريح الانجليزي الثاني بروح ايجابية ، رغبة منهم في الافادة من هذا العرض البريطاني ، الذي بدا لهم وكانه فرصة ذهبية ، لا يجوز تفويتها على امتهم ولاسيما وان الحلفاء في ذلك الحين ، ارادوا تبديد الشكوك فيما يقولونه ، فانتهزوا فرصة انسحاب قوات المحور وفي جملتها قوات حكومة فيشي التابعة لهم ، من منطقة الشرق الاوسط ، فاعلن ديغول ، رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة اعترافه باستقلال سورية ولبنان ، كما اعلن الانجليز عزمهم على الاعتراف باستقلال امارة شرق الاردن فيما بعد .

وبالفعل كان اول رد فعل لتجاوب العرب مع البادرة البريطانية جاء من قبل الامير عبد الله بن الحسين حاكم شرق الاردن الذي كان اول من اعرب عن استجابته لتصريح ايدن ، معلنا بان العرب سيجتمعون حالا ، لدراسة التصريح المذكور ، والتصرف على ضوء ما تضمنه من عروض ووعود .

وكان الامير عبد الله يرى ان الظرف اصبح ملائما للعمل على تحقيق حلمه في بعث مملكة له تضم البلاد السورية في جميع اجزائها التي اقتسمها الحلفاء فيما بينهم بعد الاحتلال الذي فرضوه عليها في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فوجه مذكرة الى الحكومة الانجليزية يناشدها فيها الغاء الانتداب عن شرق الاردن اسوة بالاقطار السورية الاخرى ليتمكن من السعي مع تلك الاقطار للوحدة تمهيدا للملك الذي يطمع به . وايد الامير مذكرته هذه بان ارسل معها صورة عن قرار اتخذه مجلس الوزراء الاردني بتاريخ اول تموز سنة 1941 جاء فيه :

... « ان التصريح البريطاني الاخير على لسان المستر ايدن اولا ، ولسان السير مايلز لمبسون ثانيا ، وكذلك تصريح فرنسا الحرة على لسان الجنرال كاترو . قد قوبلا بالاغتباط والشكر من حكومة سموكم واثاحا لها ، على ضوئهما ان تدرس الموقف السياسي الحاضر في البلاد التي تتالف من سورية ولبنان وشرق الاردن وفلسطين ، وتمثل المجموعة السورية العراقية التاريخية ، وانها لترحب اجمل ترحيب بهذين التصريحين وتسجلهما وتعتبرهما اعترافا بجدارة البلاد السورية بالاستقلال والوحدة ، ودليلا على تقدير بريطانيا العظمى وفرنسا الحرة للمنافع المشتركة التي يمكن ان يضمنها استقلال البلاد العربية السورية ووحدتها للدولتين الحليفتين وللعرب انفسهم سواء في ايام السلم او ايام الحرب. وبناء على هذا الراي ترى (اي الحكومة الاردنية) ان تتفضلوا وتسمحوا لها بالاتصال بالحكومات المشار اليها والتعاون واياها على العمل لتحقيق الغايات الانفة وجمع الكلمة وتوحيد الراي العام ، وانها تستند في اقتراحها هذا الى الامور الآتية :

تضمن تصريح المستر ايدن ان الحكومة البريطانية عظيمة العطف على قضية الاستقلال السوري وانها مستعدة لتاييد السعي الذي يبذله فريق من زعماء العرب لايجاد نوع من الوحدة العربية .. وان ذلك ليعد اكبر تاييد من الحكومة البريطانية واعظم عطف منها على القضية العربية .

ثم تضمن قرار الحكومة الاردنية ، النقاط التي رءاها مبررة لما جاء فيه .

على ان الحكومة البريطانية استقبلت مذكرة الامير عبد الله وقرار حكومته بفتور ملحوظ وكلفت معتمدها في الاردن بالجواب عليه في مذكرة جاء فيها :

« .. ان فخامة المندوب السامي (بفلسطين) قد احال الامر الى حكومة جلالته .. واوعز الي بان ابلغ سموكم رد حكومته بالنص التالي :

« ان المثل الاعلى للوحدة العربية والاستقلال هو مستحوذ على عطف حكومة جلالته التام ، على ان القضية يرجع امرها الى تبصر العرب انفسهم ، عندما يكون الميدان اكثر جلاء مما هو عليه في الوقت الحاضر . اما فيما يتعلق بالقرار الموجود قيد النظر ، فان حكومة جلالته تلزم رايها التاكيد ان كل تقارب من الحكومة السورية او من اية حكومة اخرى من الحكومات ، كالتي تضمها حكومة شرق الاردن

نصب عينها ينبغي ارجاؤه ريثما تغدو الحالة اكثر استقرارا » .

ولم تكن استجابة الامير عبد الله هي الوحيدة التي قوبل بها تصريح ايدن من قبل العرب ، بل ان نوري السعيد قام بدوره بتقديم مذكرة عرفت يومها « بالكتاب الازرق » الى المستر كيزي وزير الدولة البريطانية في الشرق الاوسط ، وقد اعربت هذه المذكرة عن ترحيب العراق بالبادرة الانجليزية التي وردت على لسان المستر ايدن . .

بيان مصطفى النحاس باشا

ان البيانات التي اصدرها المسؤولون في الاردن والعراق لم تترك اي صدى في الدوائر العربية الاخرى لان الوضع السياسي في كلتا الدولتين المذكورتين لم يكن يحظى بتاييد هذه الدوائر ولا برضاها ، فاتجهت الانظار الى مصر كبرى الدول العربية . وفي غضون اسابيع قلائل تناقلت وكالات الانباء ان مصطفى النحاس باشا ، رئيس الحكومة المصرية كلف وزير العدل في حكومته ، المرحوم صبري ابو علم باشا بان يلقي يوم 30 اذار سنة 1943 ، باسمه وبصفة رسمية ، البيان التالي :

« انني من قديم معنى باحوال الامم العربية والمعاونة على تحقيق امالها في الحرية والاستقلال ، سواء في ذلك ، اكنت في الحكم ام خارج الحكم ، وقد خطوت في ذلك خطوات واسعة ، صادفها التوفيق بان اتجه نظام الحكم في بعض الاقطار العربية الاتجاه الشعبي الصحيح . ومنذ اعلن المستر ايدن تصريحه فكرت فيه طويلا ، وقد رايت ان الطريقة المثلى التي يمكن ان توصل الى غاية مرضية ، هي ان تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية ، وانتهيت من دراستي الى انه يحسن بالحكومة المصرية ان تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدا باستطلاع اراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمي اليه من امال كل على حدتها ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين ارائها ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، ثم تدعوهم بعد ذلك الى مصر معا في اجتماع ودي لهذا الغرض ، حتى يبدا المسعى للوحدة العربية كجبهة متحدة بالفعل ، فاذا ما تم التفاهم او كاد ، وجب ان يعقد في مصر مؤتمر برياسة الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه المؤتمر من القرارات محققا ما تنشده الامم العربية . »

ويمكن تفسير هذا الموقف السريع والحاسم الذي بادر الى اتخاذه مصطفى النحاس باشا من تصريح المستر ايدن ، بان مصر ارادت ان تدخل الى الحركة العربية من بابها الواسع ، وان يكون لها في هذه الحركة الدور الرئيسي الفعال ، فلا تترك ، لا للامير عبد الله ولا لنوري السعيد الاستقلال باخذ المبادرة في توجيه النشاط العربي سواء من الناحية القومية او من الناحية الرسمية ، وهذا ما يعنيه بالفعل ، تركيز بيان النحاس باشا على ان تتولى مصر بالذات الدعوة لعقد المؤتمر العربي في اراضيها وبرئاسة رئيس حكومتها دون سواه .

ونظرا لمكانة مصر في العالم العربي وفعاليتها في الميدان الدولي العالمي ، فان بيان النحاس باشا احدث تاثيره السريع لدى المحافل العربية ، فاستجابت له الحكومات العربية على الفور وكان اول المستجيبين الحكومة العراقية فاوفدت وزير داخليتها المرحوم تحسين العسكري ومعه جميل المدفعي احد رؤساء الحكومة العراقية السابقين لاجراء مشاورات رسمية مع الحكومة المصرية حول ما جاء في بيان النحاس باشا لاتخاذ الخطوات العملية التي من شانها اخراج فكرته الى حيز التنفيذ . واتفق الطرفان ، مصر والعراق ، على توجيه الدعوة الى الحكومات العربية كي ترسل ممثلين عنها للمشاركة في هذه المشاورات في مؤتمر تحضيري ، يعقد لهذا الغرض في مدينة الاسكندرية . وقد رؤى الاقتصار يومئذ على الدول العربية المستقلة وكان عددها خمسة وهي : سورية والاردن والعراق ولبنان ومصر .

وقد لبت هذه الدول الخمس دعوة الحكومة المصرية لحضور هذا المؤتمر التحضيري وفي جملتها الاردن نفسه ، الذي ارسل موافقته في كتاب حمله الى النحاس باشا نوري السعيد باشا ، جاء فيه :

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوزارة المصرية الافخم

كتابي هذا الى مقامكم الرفيع مع حضرة صاحب الفخامة نوري باشا السعيد ، وقد زارنا بعمان وسيزور مصر ليرى رفعتكم في القضية العربية التي قد استرعى افكارنا عنها علاوة على ما يعلم فخامته من المبدا القديم الذي سار عليه بيتنا في القضية العربية . واننا لنشكر لرفعتكم على ميلكم للاخذ باليد والعمل على التعاون الاخوي الواجب علينا جميعا في اقطارنا المحبوبة ، واننا حين نكتب كتابنا هذا ، نتمنى لرفعتكم الصحة والعافية والتوفيق في جميع الاعمال » .

مؤتمر الاسكندرية التحضيري

استمر انعقاد المؤتمر الذى دعا اليه النحاس باشا فى مدينة الاسكندرية طوال المدة الواقعة ما بين 25 ايلول و 7 تشرين الاول من سنة 1943 . وفى نهايتها اصدر المؤتمرون بيانا رسميا ، عرف فيما بعد باسم « **بروتوكول الاسكندرية** » ، وجاء فى مقدمة هذا البيان :

« **انبأنا للصلات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين البلاد العربية جمعاء** ، وحرصا على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصلاح احوالها وتامين مستقبلها وتحقيق امانيها وآمالها ، واستجابة للراي العربي العام ، فى جميع الاقطار العربية قد اجتمعوا (اي المؤتمرون) بالاسكندرية بين يوم الاثنين 8 شوال سنة 1963 الموافق 25 سبتمبر 1943 ويوم السبت 20 شوال سنة 1363 الموافق7 اكتور سنة1943فى هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام وتم الاتفاق بينهم على ما يأتي :

اولا : تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام اليها ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى «مجلس جامعة الدول العربية» تمثل فيه الدول المشتركة فى «الجامعة» على قدم المساواة وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد الاجتماعات الدورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء ، بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها . وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها ، فيما عدا الاحوال التى يقع فيها خلاف بين دولتين من اعضاء الجامعة ويلجأ فيها الطرفان الى المجلس لفض هذا الخلاف ، ففى هذه الاحوال ، تكون قرارات « مجلس الجامعة » نافذة وملزمة ، ولا يجوز على كل حال الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة ، ولكل دولة ان تعقد مع دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الاحكام او روحها . ولا يجوز فى اية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية او اية دولة منها . ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين اية دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها للتوفيق بينهما . وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من اعضاء اللجنة التحضيرية لاعداد مشروع لنظام « مجلس الجامعة » ولبحث المسائل السياسية التى يمكن ابرام اتفاقات فيها بين الدول العربية . »

وقد تضمن هذا البيان « البروتوكول » بالاضافة الى فقراته الاساسية قرارين خاصين ، احدهما عن لبنان والآخر عن فلسطين . ويمكن تلخيص المباديء العامة الواردة فى هذا البروتوكول بما يلي :

« **التعاون فى الشؤون الاقتصادية والثقافية** والاجتماعية وغيرها وتدعيم هذه الروابط فى المستقبل » . وجرى التوقيع النهائي عليه فى ادارة جامعة فاروق الاول بالاسكندرية يوم السبت 20 شوال سنة 1363 الموافق 7 اكتوبر سنة 1944 والذين وقعوا عليه هم :

عن مصر :

مصطفى النحاس ، رئيس الحكومة
احمد نجيب الهلالي ، وزير المعارف العمومية
محمد صبري ابو علم ، وزير العدل
محمد صلاح الدين ، وكيل وزارة الخارجية

عن سورية :

سعد الله الجابري ، رئيس الحكومة.
جميل مردم ، وزير الخارجية .
نجيب الارمنازي ، امين السر العام لرئاسة الجمهورية

عن الاردن :

توفيق ابو الهدى ، رئيس الحكومة
سليمان السكر ، سكرتير مالي وزارة الخارجية

عن العراق :

حمدي الباجه جي ، رئيس الحكومة
نوري السعيد ، رئيس سابق للحكومة
ارشد العمري ، وزير الخارجية
تحسين العسكري ، وزير العراق المفوض بمصر .

عن لبنان :

رياض الصلح ، رئيس الحكومة
سليم تقلا ، وزير الخارجية
موسى مبارك ، مدير غرفة رئيس الجمهورية

اجتماع القاهرة والقرار ميثاق الجامعة

ولما كان اجتماع الاسكندرية عبارة عن مؤتمر تحضيري، والبيان الذى انبثق عنه عبارة عن بروتوكول اعدادي ، فان الحكومات العربية التى شاركت فى هذا الاجتماع ووقعت البروتوكول ، كلفت من بينها لجنة فرعية لصياغة مشروع نهائي فى تنظيم المبادىء التى تقوم عليها جامعة الدول العربية وهيكلها الاداري . وقد قامت هذه اللجنة بما عهد اليها وقدمت هذا المشروع بشقيه السياسي والاداري فى غضون مدة قليلة لم تتجاوز الاسابيع الثلاثة ، **وفى 22 «اذار سنة 1945 ، انعقد مؤتمر عربي عام اشترك فيه مندوبون رسميون عن الدول التى سبق لها ان وقعت على بروتوكول الاسكندرية من قبل** ، وقد انضم الى المجتمعين فى هذا المؤتمر مندوبون عن المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية ، بعد جهود شخصية بذلها عبد الرحمن عزام باشا لدى المرحوم الملك عبد العزيز «ال سعود الذى لم يكن فى ذلك الوقت على علاقة طيبة مع مصر والعراق لاسباب تاريخية معروفة .

وبعد ان ناقش المؤتمرون فى القاهرة المواد التى عرضت عليهم، ادخلوا عليها بعض التعديلات التى راوها ضرورية لنجاح المؤسسة القومية التى يريدون تاسيسها ثم ذيلوا ما اتفقوا عليه بتواقيعهم. وكان ذلك فى قصر الزعفران بالقاهرة يوم الخميس 8 ربيع الثاني سنة 1364 الموافق 22 «اذار سنة 1945 . وكانت الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم ، بعد ان **الغوا كلمة «بروتوكول الاسكندرية» ووضعوا مكانها عنوانا «اخر وهو « ميثاق جامعة الدول العربية »** . والذين وقعوا هذا الميثاق نيابة عن دولهم هم السادة :

عن سورية :

فارس الخوري ، رئيس الحكومة
جميل مردم ، وزير الخارجية

عن الاردن :

سمير الرفاعي ، رئيس الحكومة
سعيد المفتي ، وزير الداخلية
سليمان النابلسي : نائب سر الحكومة

عن العراق :

ارشد العمري ، وزير الخارجية
علي جودت الايوبي ، وزير العراق المفوض بواشنطن

تحسين العسكري ، وزير العراق المفوض بمصر .

عن المملكة السعودية :

الشيخ يوسف ياسين ، نائب وزير الخارجية
خير الدين الزركلي ، مستشار المفوضية السعودية بمصر

عن لبنان :

عبد الحميد كرامي ، رئيس الحكومة
يوسف سالم ، وزير لبنان المفوض بمصر

عن مصر :

محمود فهمي النقراشي ، رئيس الحكومة
محمد حسين هيكل ، رئيس مجلس الشيوخ
عبد الحميد بدوي ، وزير الخارجية
مكرم عبيد ، وزير المالية
عبد الرزاق السنهوري ، وزير المعارف العمومية

عبد الرحمن عزام ، الوزير المفوض بوزارة الخارجية

اما اليمن فقد ارسلت الى صنعاء نسخة الميثاق حيث وقعها مندوب المملكة المتوكلية اليمنية وبذلك تكون **جميع الدول التى اشتركت فى مؤتمر القاهرة قد وقعت ميثاق الجامعة بلا استثناء .**

يوم 22 «اذار سنة 1945 هو ميلاد جامعة الدول العربية رسميا

تنص المادة العشرون من الميثاق ، وهي «اخر مادة فيه :

« يصدق على هذا الميثاق وملاحقه ، وفقا للنظم الاساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة . ويصبح الميثاق نافذا قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما ومن تاريخ استلام الامين العام وثائق التصديق من اربع دول ».

وقد نفذت الدول العربية المتعاقدة مضمون هذه المادة خلال ايام متقاربة ، واودعت حكومات هذه

الـدول وثائـق التصديـق على الميثـاق حسـب الترتيب التالي :

المملكة الاردنية الهاشمية	بتاريخ	10 نيسان 1945
المملكـة المصريـة	بتاريخ	12 نيسان 1945
المملكة العربية السعودية	بتاريخ	16 نيسان 1945
المملكـة العراقيـة	بتاريخ	25 نيسان 1945
الجمهوريـة اللبنانيـة	بتاريخ	16 ايار 1945
المملكة المتوكلية اليمنية	بتاريخ	19 أيار 1945
الجمهورية السوريـة	بتاريخ	9 شباط 1946

وعلى هذا فانه ابتداء من يوم 11 ايار 1945 اصبح ميثاق جامعة الدول العربية نافذ المفعول بشكل رسمي ، غير ان الراى الثقى بالاتفاق على ان يكـون يوم 22 ءاذار 1945 هو الميعـاد الرسـمي لتاسيس الجامعة ، ذلك أن مندوبي الدول العربية المجتمعين في القاهرة وقعوا بمجموعهم تقريبا الميثاق في هـذا اليوم .

ونظرا لاهمية هذا الحدث القومي في تاريـخ الامة العربية ، فقد قررت جميع الدول المشتركـة في الجامعة اعتبار هذا اليوم عيدا قوميا تعطل فيه سائر الدوائر والمؤسسات العامة في بلادها من كل عام .

خـلاصـة الميـثـاق

وميثاق جامعة الدول العربية يقع في عشرين مادة اتفق عليها جميع الذين وقعوا عليه لتكون قاسما مشتركا ضمن الحدود التي تواضعوا على التزامهـا فيما بينهم ، سواء في علاقاتهم بعضهم ببعض او في علاقاتهم مع غيرهم من الدول الاجنبية .

وقد عبرت المادة الاولى من هذا الميثاق عـن طبيعة الجامعة واغراضها ومبادئها اذ نصت انه :

«تتالف **جامعة الدول العربية من الدول المستقلة الموقعة على هذا الميثاق** ، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في ان تنضم الى الجامعـة ، فاذا رغبت في الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الامانة العامة الدائمة للجامعة ، ويعرض علـى المجلـس في اول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب » .

كما نصت المادة الثانية على ان :

« الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسيـة تحقيقـا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظـر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . كذلك من اغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولـة منهـا واحوالهـا في الشؤون الآتية :

1 ـ الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل فـي ذلك التبادل التجاري والجمـارك والعملـة وامـور الزراعة والصناعة .

2 ـ شؤون المواصـلات ، ويدخل في ذلـك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

3 ـ شؤون الثقافة

4 ـ شؤون الجنسية والجوازات والتاشيرات وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين

5 ـ الشؤون الاجتماعية .

6 ـ الشؤون الصحية .

مـلاحـق الميثـاق

وبعد ان عددت مواد الميثاق انواع النشاطـات المختلفة التي تقوم بها الجامعة فان منـدوبي الدول العربية الذين اشتركوا في اعداد الميثـاق بصيغتـه النهائية ، كانوا حريصين على تضمينه **ملحقا خاصا بقضية فلسطين** قالوا فيه :

« منذ نهاية الحرب العظمى الماضيـة سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولـة العثمانيـة ومنها فلسطين ولاية تلك الدولة ، واصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لاية دولة اخرى ، واعلنت معاهدة لوزان ان امرها لاصحاب الشان فيها . واذا لم تكن قد مكنت من تولي امورها ، فان ميثاق العصبة (عصبة الامم) في سنة 1919 لم يقرر النظام الذي وضعه لها الا على اساس الاعتراف باستقلالهـا . فوجودهـا واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية امر لا شك فيه ، كما انه لا شك في استقـلال البـلاد العربية الاخرى . واذا كانت المظاهـر الخارجيـة لذلـك الاستقلال ظلت محجوبة لاسباب قاهرة ، فلا يسوغ ان يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في اعمال مجلس الجامعة ، ولذلك ترى الـدول الموقعـة على ميثـاق الجامعة العربية ، انه نظرا لظروف فلسطين الخاصة، والى ان يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، **يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربـي من فلسطين للاشتراك في اعماله** » .

ولقد كان اختيار الشخصية العربية الفلسطينية موضوعا شائكا بالنسبة لاعضاء الجامعة ، وذلك بسبب الاوضاع الصعبة التى كانت تعانيها فلسطين تحت وطأة الانتداب الانجليزي وهموم الخطر اليهودي الذى يهددها بالزوال من خريطة العالم العربي ، وكذلك بسبب غياب زعيمها سماحة السيد محمد امين الحسيني وصحبه من قادة النضال الفلسطيني ، فى المعتقلات والمنافي السحيقة .

غير ان مجلس الجامعة راى الخروج من هذا المازق الحرج بتبني اقتراح قدمه السيد محمد صلاح الدين باشا . وهذا الاقتراح يقضي بتعيين السيد موسى العلمي ممثلا عن فلسطين فى ذلك الحين ، وكان الذى وجه نظر صلاح الدين باشا الى هذا الشخص الاستاذ محمد علي الطاهر المجاهد العربي المعروف . والسيد موسى العلمي الذى كان حينئذ مقيما بمصر هو من رجال فلسطين المثقفين الذين يتمتعون بسمعة مرموقة واسم طيب ، وكان يشغل فى بلده فلسطين ايام الانتداب البريطاني وظيفة مساعد النائب العام .

موضوع الدول العربية غير المستقلة

وكذلك فان ميثاق جامعة الدول العربية لم يشأ ان يحصر اهتمامه بالدول العربية المستقلة ، بل انه تضمن الى جانب الملحق الخامس بفلسطين ، **ملحقا اخر خاصا بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة** بسبب وقوعها تحت السيطرة الاجنبية كي لا تحرم هذه الدول وما هو فى حكمها من المساهمة فى نشاطات الجامعة داخل لجانها المتعددة . وقد جاء فى الميثاق فى هذا الصدد انه: « نظرا لان الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شؤونا يعود خيرها وائرها على العالم العربي كله ، ولان امانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغي ان يرعاها وان يعمل على تحقيقها فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص ان توصي مجلس الجامعة عند النظر فى اشراك تلك البلاد فى اللجان المشار اليها فى الميثاق ، بان يذهب فى التعاون معها الى ابعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك بان لا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم امانيها وآمالها ، وبان يعمل بعد ذلك على صلاح احوالها وتامين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من اسباب » .

اختيار القاهرة مقرا للجامعة

اما بصدد المكان الذي يتخذ مقرا رئيسيا لاقامة امين عام للجامعة بصورة دائمة مع الدوائر الادارية التي تتبع له مباشرة ، فقد رؤى ان يكون فى مدينة القاهرة . وقد روعي فى هذا الاختيار مكانة مصر فى العالم العربي ، وهي المكانة التي تستمد قوتها ونفوذها من الامكانات الضخمة التى تتوفر لهذا القطر الكبير سواء بالنسبة لعدد سكانه او بالنسبة للظروف المعنوية التاريخية التي جعلت منه كيانا قوميا تكاملت له اسباب الزعامة الفكرية عن طريق ما فيه من المؤسسات العلمية الكثيرة، الى جانب الزعامة الدينية عن طريق وجود الجامع الازهر الشريف فى ارضه . وعلى هذا فقد نصت المادة العاشرة من ميثاق الجامعة :

« تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة على ان يجتمع فى اي مكان آخر يعينه » .

النص على مصرية الامين العام للجامعة

وتبعا لاختيار مدينة القاهرة مقرا دائما للجامعة، فان اعضاء مجلس الجامعة راوا ان يكون كذلك منصب الامين العام لهذه المؤسسة وقفا على واحد من المصريين ، لا ينازعهم فى ذلك غيرهم من الشعوب العربية . وقد اكد المجلس ذلك بالنص عليه فى الملحق الذي اضافوه فى آخر الميثاق وهو يقضي باسناد هذا المنصب الخطير الى عبد الرحمن عزام باشا نظرا لخبرته فى الشؤون العربية وسابقته فى خدمة العروبة فى مختلف اقطارها وامصارها .

الفوارق الملحوظة بين بروتوكول الاسكندرية وميثاق القاهرة

وما دمنا قد تحدثنا فيما سبق عن ميثاق الجامعة بمواده وملاحقه ، فاننا لا نرى باسا من ان نتناول بكلمة عابرة الظروف والملابسات التي جعلت من هذا الميثاق يختلف فى بعض مواده الرئيسية وملاحقه الاضافية عن البروتوكول الذي اصدره المؤتمر التحضيري فى الاسكندرية عندما اجتمع فى هذه المدينة بدعوة من مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية .

ويمكن القول ان ابرز مواطن الاختلاف بين الميثاق وبين البروتوكول ، تكاد تنحصر في موضوعي لبنان وفلسطين .

ملحق لبنان في البروتوكول

تضمنت الفقرة الرابعة من بروتوكول الاسكندرية قرارا خاصا بلبنان هذا نصها :

« تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها **لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة** ، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول ان اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية اعلنتها حكومته ببيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالاجماع في 7 اكتوبر 1943 » ..

اما الميثاق فقد خلا خلوا تاما من الاشارة الى لبنان ، فلم يذكر هذا القطر فيه لا تصريحا ولا تلميحا، وليس من شك في ان تخصيص لبنان بمثل هذا القرار المستقل من قبل المؤتمرين بالاسكندرية كان بايحاء من المرحوم رياض بك الصلح الذي كان يتمتع باحترام جميع الزعماء العرب في داخل المؤتمر وخارجه ، ولعل المرحوم رياض بك اراد من وراء ذلك تطمين بعض الفئات اللبنانية الانعزالية الى احترام الدول العربية المؤسسة للجامعة لكيان لبنان بصورة رسمية ونهائية ، هذا الكيان الذي لم يكن حتى ذلك الحين يحظى لدى هذه الدول بالقبول والتاييد بسبب ما كان يحيط بنشوئه سنة 1920 من اعتبارات سياسية تتناقض مع الاماني الوطنية عند العرب في ذلك الحين. فلقد اراد المرحوم رياض بك الافادة من المكانة السامية التي كان يحتلها في الاوساط العربية لدعم موقفه الشعبي في نفس لبنان عن طريق بادرته هذه ، وبذلك يصيب عصفورين بحجر واحد، كما يقول المثل السائر، اثبات وجوده عربيا من جهة وتاكيد ولائه الصادق للبنان في حدوده التي خططها الانتداب الفرنسي لدى بعض مواطنيه من جهة ثانية .

ومما ساعد رئيس الحكومة اللبنانية يومئذ على تمرير قراره في صلب النص الرسمي لبروتوكول الاسكندرية ان هذا القرار وجد هوى واستجابة في نفوس زملائه المؤتمرين الذين راوا الفرصة سانحة امامهم لحل « **العقدة العربية** » التي كانت تنهش اعصاب فريق من اهل «متصرفية جبل لبنان» القديمة، وتثير في نفوسهم الشك والريبة بكل ما هو عربي او يتصل بالعروبة من قريب او بعيد ! ..

بيد ان المؤتمر التحضيري الذي تحول في القاهرة الى مجلس جامعة الدول العربية راى اغفال هذا القرار في ميثاقه كي لا يكون في هذا الميثاق نتوءات نفسية او ثغرات قومية ، توحي بالتفرقة بين دولة عربية واخرى . واكتفى اعضاء المؤتمر بتاكيد المبادىء العامة التي تشمل الدول العربية المستقلة جميعها ، على سوية واحدة من الاعتبارات الوطنية.

فلسطين وبروتوكول الاسكندرية

اما بالنسبة الى فلسطين فان بروتوكول الاسكندرية كان قد خصصها في فقرته الخامسة بقرار مستقل جاء فيه :

1 ـ ترى اللجنة ان **فلسطين ركن مهم من اركان البلاد العربية وان حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير اضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي** ، كما ترى اللجنة ان التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الاراضي العربية والوصول الى استقلال فلسطين هي من الحقوق الثابتة التي تكون المبادرة الى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب نحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة تاييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق امانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة . وتصرح اللجنة بانها ليست اقل تالما من احد لما اصاب اليهود في اوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الاوربية الديكتاتورية ، ولكن يجب ان لا يخلط بين مسالة اليهود بأوربا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف اديانهم ومذاهبهم .

2 ـ يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في « صندوق الامة العربية » لانقاذ اراضي العرب في فلسطين الى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل .

وعندما اجتمعت هذه اللجنة التحضيرية في قصر الزعفران بالقاهرة واصدرت بيانها « ميثاق جامعة الدول العربية » يوم 22 آذار 1945 ، جاء نص الملحق الخاص بفلسطين مخالفا جملة وتفصيلا للقرار الذي

تضمنه البروتوكول بهذا الصدد ، اذ روعي في نص الميثاق عن فلسطين ، ان يدور في العموميات الغامضة التي لا تلزم اعضاء الجامعة باية مبادرة محددة من اجل انقاذ فلسطين من الاخطار الاستعمارية والصهيونية التي كانت تهدد كيانها بالزوال والتي ازالته بعد ذلك بالفعل .

وقد اثار هذا الغموض في قرار فلسطين بالميثاق يومئذ تساؤلات كثيرة رددتها الصحف على السنة بعض القادة والزعماء الوطنيين . على ان هذه التساؤلات بقيت دون اي جواب من قبل المسؤولين العرب ، والتعليق الوحيد الذي صدر في حينها حول هذا الموضوع هو ما نسب الى الامين العام السيد عبد الرحمن عزام باشا من « الخواجات عاوزين كده » . .

وطبيعي ان هذا الجواب المنسوب الى عزام باشا ابقى علامة الاستفهام عالقة حيث هي في اذهان المتسائلين لان عبارة « الخواجات عاوزين كده » لم تحمل اليهم الجواب الذي كانوا يتوقعونه . وكل ما حصل هو ان الظنون اتجهت الى ان المقصود « بالخواجات » هم الانكليز ، الامر الذي جعل الناس غير مطمئنين الى جدية الكلام الوارد في الميثاق بصدد قضية فلسطين والذي يؤسف له ان الايام قد كشفت فعلا فيما بعد ان سوء ظن الناس كان في محله ! .

الصفة القانونية والوضع الدولي لجامعة الدول العربية

بعد ان قدمنا جامعة الدول العربية في اطارها القومي العام واغراضها الوطنية المختلفة ، فانه يجدر بنا أن نقدم هذه المؤسسة الهامة من خلال مفهومها القانوني سواء في علاقاتها الرسمية باعضائها من الدول العربية او فيما كانت تقوم به عن طريق امينها العام من اتصالات مع حكومات الدول الاجنبية والمؤسسات العالمية كهيئة الامم المتحدة واللجان المتفرعة عنها .

والملاحظ ، ان الذين وضعوا ميثاق الجامعة بما فيه من مواد او ملاحق او تنظيمات لم يحاولوا تحديد وضعها القانوني لا عربيا ولا دوليا ، وذلك على الرغم من أن البحث في هذا الوضع اثير اكثر من مرة واستغطب اهتمام الدول الاعضاء واستدرجهم الى كثير من الحوار والمناقشات الجدلية التي تميزت بالحدة والعنف . الا أن الاعضاء كانوا يدورون دائما حول الحمى دون ان يرتعوا في صميمه ، او ينتهوا منه الى راي حاسم يجمع عليه كافة الفرقاء المعنيين . واخيرا تركوا البحث في هذا الموضوع تاركين للزمن مهمة البت في الوصف القانوني لمؤسستهم لتفادي الحرج والانقسام والفشل فيما اخذوا انفسهم به لا سيما بعدما سمعوا زميلهم الاستاذ هنري فرعون، وزير خارجية لبنان يعلن قائلا: « عندما نعطي كيانا قانونيا للجامعة تصبح لها الشخصية الدولية ، ونفس البروتوكول لا ينص على ذلك ، فاذا اردتم موافقتنا فلنترك هذه المسالة » .

وهكذا يمكن القول بان شخصية جامعة الدول العربية من الناحية القانونية بقيت غير واضحة ولا محددة المعالم ، مما حمل اهل الدراية في الفقه السياسي والتشريع الدولي على ان يعتبروها مجرد مؤتمر دائم للدول العربية يرمي الى القيام بمهام خاصة ومحددة ، وعلى انه « ليس لهذه الجامعة شخصية كاملة في السيادة والاستقلال سواء في الداخل او في الخارج » . وهذا هو الراي الذي تشبث باعتماده مندوب لبنان الاستاذ هنري فرعون وعلق بقاء حكومته في الجامعة على اساسه .

الجامعة العربية وعلاقاتها الدولية والعالمية

هذا فيما يتصل بالشخصية القانونية للجامعة في المحيط العربي البحت . اما فيما يتصل بصفتها القانونية في المحيط الدولي والعالمي ، فان اوار الجدل حول هذا الموضوع لم يكن أقل احتداما عنه في صدد الموضوع السابق . ذلك ان بعض الحكومات العربية وفي طليعتها لبنان كانت تصر دائما على ان تنفي عن الجامعة الصفة القانونية التي تخولها حق التكلم باسمها في المحافل الدولية كهيئة الامم المتحدة ، او عن طريق المراسلات الرسمية مع الدول الاجنبية الاخرى . وكانت معارضة هذه الحكومات قائمة على ان القول باعتبار الجامعة العربية هيئة اقليمية يتعارض ومبدا السيادة القومية لكل دولة من دولها على حدة .

وهنا لا بد من القول بان الحكومة اللبنانية كان لها يومئذ النصيب الاوفر في معارضة الصفة القانونية الدولية للجامعة ، وعندما كان عبد الرحمن عزام باشا يقوم في امريكا بجولة دعائية لصالح القضية المصرية اثناء نظرها في مجلس الامن التابع لهيئة الامم المتحدة، نقلت جريدة المصري عن لسان الاستاذ هنري فرعون قوله :

« بما انه ليست للجامعة اية شخصية قضائية (لعله يريد قانونية لانه لا يحسن العربية السليمة) فان امينها العام لا يخرج عن كونه موظفا كبيرا اداريا . ومن الواضح انه ليست له اية صفة لبذل مثل هذا المسعى على حساب الجامعة . وتعتبر هذه الجامعة بمثابة مؤتمر دائم للدول العربية ، وان الدول العربية تعرب عن آرائها بواسطة حكوماتها ووزرائها المفوضين » .

على انه مما يثير الدهشة والاستغراب ان موقف لبنان من هذه المسألة كان يناقض بعضه بعضا حتى في نفس الحكومة الواحدة ، اذ بينما كان رأي وزير خارجية لبنان كما بينا آنفا . فان رئيس الحكومة اللبنانية المرحوم عبد الحميد كرامي في ذلك الوقت ، نجده عند نظر قضية جلاء القوات الفرنسية عن سورية ولبنان يصر ، وفي مجلس الجامعة بالذات بأن : « لبنان يتمسك بتمثيل الجامعة في كل مؤتمر يعقد بين الدول الكبرى لعلاج هذا الامر ! »

اما مندوب سورية المرحوم سعد الله بك الجابري فقد ذهب في الاعتماد على قانونية الوجود الدولي للجامعة الى ابعد مدى حين قال : « ان سورية تؤثر ان لا تمثل هي وممثل مجلس الجامعة » .

وبالفعل فان المجلس قد اصدر يوم 5 يونيو 1945 بناء لطلب مندوبي سورية ولبنان قرارا متضمنا هذا التمسك بتمثيل الجامعة وتفضيله على تمثيل الدولتين صاحبتي الشأن المباشر ، وكان هذا القرار باجماع آراء الدول الممثلة في المجلس، **وهو اعتراف اكيد وصريح بالصفة القانونية الدولية للجامعة .**

والواقع ان جامعة الدول العربية كانت تعتبر نفسها ذات شخصية دولية غير مشكوك في قانونيتها . وقد كان امينها العام عبد الرحمن عزام باشا يمارس نشاطه ويقيم اتصالاته وعلاقاته مع الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية من خلال هذا الاعتبار . وعندما بحث مجلس الجامعة في اجتماعه العادي الخامس قضيتي ليبيا وفلسطين مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، فان هاتين الدولتين تخاطبتا رسميا ومباشرة مع جامعة الدول العربية في موضوع هذين البلدين .

على انه في 13 حزيران 1946 حسم الجدل حول هذا الموضوع ، اذ اصدر مجلس الجامعة المنعقد في بلودان قرارا يوصي فيه الدول العربية بان تطالب الحكومة البريطانية بالاعتراف بجامعة الدول العربية صراحة ، وان تعتبر ما يوجهه اليها الامين العام ، ضمن حدود الميثاق صادرا من الجامعة بوصفها هيئة اقليمية قائمة بذاتها .

وبالفعل فان حكومات الدول العربية عملت على التو بهذه التوصية التي سرعان ما لقيت **استجابة رسمية من بعض الدول الاجنبية** ، فاعلنت الحكومة البريطانية على لسان وزير خارجيتها في ذلك الحين : « ان الحكومة البريطانية ستعترف رسميا بالمخابرات الخاصة بالموضوعات السياسية والتي توجه من قبل جامعة الدول العربية ، وسيوجه الرد عنها الى الامين العام للجامعة ، بنفس الطريق الذي اتبع في ارسال الخطاب المجاب عليه » . وتعني البيان بان هذا الكتاب الرسمي من طرف الوزارة البريطانية يعني اعتراف هذه الحكومة بكيان الجامعة وصفتها القانونية . حتى ان الحكومة الاسبانية لم تكتف بالاعتراف الشكلي بالصفة الدولية لجامعة الدول العربية، بل انها تجاوزت ذلك الى مدى ابعد ، وتقدمت الى مجلس الجامعة عبر مذكرة رسمية تلتمس فيها معاونتها في محيط السياسة الدولية وتاييدها في مواقفها السياسية عندما تدعو الحاجة الى ذلك .

اعتراف هيئة الامم المتحدة بالكيان الدولي للجامعة

هذا ، ولم يقف الاعتراف بالشخصية القانونية لجامعة الدول العربية عند حدود الحكومات الاجنبية وحسب ، بل ان هيئة الامم المتحدة نفسها ، قد اعترفت هي الاخرى بهذه الشخصية وذلك عندما اقرت جمعيتها العمومية اقتراحا قدم اليها بدعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى النظر في انشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط واعترفت فيه « بان تعاون اللجنة مع الهيئات الاقليمية في الشرق الاوسط « كالجامعة العربية » من شانه ان ييسر للجنة مهمتها»

وعلى الرغم من ان قرار هيئة الامم المتحدة الذي اصدرته جمعيتها العمومية ، فسر يومها بانه نوع من الاعتراف « الواقعي » بالجامعة ، الا انه على اي حال يعتبر اعترافا ضمنيا بالشخصية الدولية لهذه المؤسسة الاقليمية . وقد ذكر عبد الرحمن عزام باشا في حديث نشرته له جريدة « الحياة » البيروتية في عددها الصادر يوم 23 آذار 1969 ان الجمعية العمومية للامم المتحدة اتخذت سنة 1950 قرارا بقبول الجامعة كمنظمة اقليمية تخدم اهداف الامم المتحدة في الشرق الاوسط .

وايا ما كان ، فان **جامعة الدول العربية ما لبث ان اصبحت عربيا ودوليا ذات شخصية قانونية قائمة بذاتها** رغم ان المندوب اللبناني أصر على اعتبارها بمثابة مؤتمر يجمع الحكومات العربية للتشاور فيما بينها فى درس القضايا الخاصة بالعرب مما يعرض عليه.

الجامعة تتصرف على انها هيئة قومية اقليمية

وان الجامعة ، قد تصرفت فعلا على انها هيئة سياسية اقليمية ، من ذلك انها تقدمت الى مجالس الوزراء بالدول العظمى عبر مذكرات متعددة تبين فيها وجهة نظرها فى مصير ليبيا وتطلب الاشتراك بهذه الصفة فى اى لجنة تحقيق يمكن ان ترسل اليها لتعرف رغبات سكانها فى تقرير مصيرهم . وطالب الحكومة البريطانية باتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف هجرة الايطاليين غير المشروعة الى البلاد الليبية .

وبعثت بمذكرتين الى الجمهورية الفرنسية ، احداهما بشان تحرير المرحوم محمد المنصف باي تونس الذي كان اسيرا فى فرنسا واعادته الى عرشه الذي اغتصب منه بغير حق ، والاخرى بشان اطلاق سراح المرحوم الامير محمد عبد الكريم الخطابي زعيم ثورة الريف بمراكش الاسبانية . كما انها قامت بجهود خاصة فى سبيل منع تنفيذ احكام الاعدام التي اصدرتها الحكومة الفرنسية بالجزائر بحق عدد من المجاهدين الجزائريين سنة 1945 . وكذلك ارسلت مذكرة اخرى الى فرنسا تطالبها فيها بتنفيذ التزاماتها كدولة تدير اقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي مما هو منصوص عليه فى ميثاق هيئة الامم المتحدة . وايضا فان الجامعة قامت بالتوسط لدى الحكومة البريطانية لدعوة الهيئة العربية لفلسطين الى الاشتراك فى مؤتمر لندن ، واتصلت بهيئة الامم المتحدة بشان تحديد موعد اجتماع اللجنة المؤقتة للجنة الصحية للامم المتحدة عند انعقادها فى جنيف بسويسرا .

بل ان الجامعة لم تكتف بالاتصالات العالمية التي قامت بها لصالح قضايا الشعوب العربية فى مختلف اقطارها ، بل انها تجاوزت فى نضالها الديبلوماسي هذا النطاق القومي فاصدرت قرارا بتوصية الدول الاعضاء بهيئة الامم المتحدة بالاعتراف بالجمهورية الاندونسية عندما حصلت هذه البلاد على استقلالها وتخلصت من الاستعمار الهولندي . وهكذا ...

الجامعة توصي بانشاء جيش موحد للدفاع عن البلاد العربية

عندما تعرض مجلس الجامعة لبحث الاعتداء الفرنسي على سورية ولبنان 1945 ، اقترح المرحوم توفيق السويدي تزويد هذين البلدين بجيش عربي مشترك لمساندتهما فى الدفاع عن كيانهما الوطني ، وقد علق عبد الرحمن عزام باشا يومئذ على هذا الاقتراح بالتحبيذ وقال : « ان هدف الجامعة العربية هو ان تكون فى المستقبل مسئولة عن الامن داخل نطاق دول الجامعة وتستمد هذه السلطة من نفسها ومن شعوبها . وقد يقرها مجلس الامن الدولي على ذلك ، وسياتي اليوم الذي يكون فيه للدول العربية قوة دولية كافية لتامين الامن فى نفس هذه الساحة .. مستندة الى مجلس الامن نفسه ! » .

محكمة عدل عربية تابعة للجامعة

وقبل ان ناتي على ختام هذا الحديث فانه لا بد لنا من الاشارة الى ان المرحوم رياض بك الصلح سعى سعيا حثيثا لاجل انشاء « محكمة عدل عربية » فى صلب تنظيمات الجامعة العربية، تكون مهمتها النظر من الناحية القضائية فى النزاعات التي يمكن ان تقوم بين الدول الاعضاء فى هذه الجامعة ، وذلك من اجل تحديد الحالة القانونية للدول المتنازعة . على نحو ما هو متبع فى محكمة العدل الدولية فى لاهاي بهولندا ، غير ان هذه الفكرة الجليلة لم يكتب لها الخروج الى حيز التنفيذ وطوي البحث فيها بعد اغتيال المرحوم رياض بك فى سنة 1951 .